استراتيجية التنويع واهميتها في معالجة الاختلال في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي

الباحث

م د. سعدية هلال حسن

الكلية التقنية الادارية / الكوفة / العراق

الباحث

د. قيس مهدي حسن البياتي

م.ر. ابحاث/ وزارة التخطيط / العراق

المستخلص:

تتلخص دراستنا في كيفية وضع استراتيجية مستقبلية للتنويع الاقتصادي قابلة للتطبيق العملي في العراق, وذلك من خلال تحليل البيئة العراقية ومعرفة اهم الامكانات المتاحة فيه والتحديات التي يواجهها, وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي, وذلك من خلال وصف الاقتصاد العراقي وتحليل بياناته المنشورة من المصادر الرسمية, وقد اخذ الباحثان اهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها ان يتم تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق, وهو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي , مع انه يوجد في العراق ابواب كثيرة يمكن ان تساهم في زيادة الايرادات العامة للبلد وباحجام مختلفة, الا ان تركيز الباحثين على هذه القطاعات هي لأهميتها في العراق اولاً وكونه صاحب تجربة عملية ناجحة سابقاً وكان لها دور كبير في تحسين الواقع الاقتصادي رغم الظروف الاقتصادية المتقلبة , وقد توصلت الدراسة الى ان هناك فرصة كبيرة لتطبيق تلك الاستراتيجية وتحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية, التنويع الاقتصادي , معالجة الاختلال في الحساب الجاري.

Abstract

Our study is summarized in how to develop a future strategy for economic diversification that can be applied in practice in Iraq, by analyzing the Iraqi environment and knowing the most important possibilities available in it and the challenges it faces. The descriptive and analytical approach has been relied upon, by describing the Iraqi economy and analyzing its data published from official sources. The researchers have taken the most important economic sectors through which economic diversification can be achieved in Iraq, which is the agricultural sector, the industrial sector and the tourism sector, although in Iraq there are many doors that can contribute to increasing the general revenues of the country in different sizes, but the researchers focus on These sectors are first of all due to their importance in Iraq and the fact that he had previously successful practical experience and had a major role in improving the economic reality despite the volatile economic conditions. The study concluded that there is a great opportunity to implement that strategy and achieve diversification in the Iraqi economy.

Keywords, economic diversification, addressing the current account imbalance.

المقدمة :

عرف موضوع التنويع الاقتصادي اهتماما منذ عقود من الزمن, وقد ازداد النقاش والاهتمام به نتيجة لاستمرار الازمات الاقتصادية ومنها ازمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في الاسواق العالمية, مما ادى الى انخفاض حجم وقيمة الصادرات الى الخارج، وبالتالي فقد شجع معظم هذه البلدان على اتباع عدة برامج واستراتيجيات لتنويع هياكلها الاقتصادية وقد بدأت بسياسات متنوعة ومنها سياسة التصنيع المحلي والتي تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية, وغيرها من السياسات الاخرى التي تؤدي الى زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الاستيرادات, وقد ركز هذا البحث على الحساب الجاري كونه الحساب الذي يأخذ الآهمية الكبيرة في ميزان المدفوعات العراقي, وبذلك فقد قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة, تضمن المبحث الول منه الاطار النظري

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث كونه يركز على وضع استراتيجية مستقبلية لتنويع الصادرات, وبالتالي معالجة الخلل في الحساب الجاري في العراق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي؛ هل يمكن تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي ومعالجة الاختلال في الحساب الجاري.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان العراق ممكن ان يحقق التنويع الاقتصادي ويصحح الخلل في الحساب الجاري, وهو بحاجة الى استراتيجية مستقبلية لتحقيق ذلك.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان اهمية وضع استراتيجية مستقبلية وتطبيقها من أجل التنويع الاقتصادي في العراق وذلك من خلال الالتزام ببنود هذه الاستراتيجية والعمل على تحقيقها بشكل متوازن مع الاجراءات والخطط الأخرى وايلاء الجانب الاقتصادي اهمية قصوى في التطبيق.

المبحث الأول

الاطار النظري للتنويع الاقتصادي والحساب الجاري

المطلب الاول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يقصد بالتنويع هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد او الرئيس للدولة, والانتقال إلى مرحلة تنويع القاعدة الصناعية و الزراعية والخدمية وغيرها, من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة, وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي مما يساعد على تنويع الانتاج والتصدير وبالتالي تجنب تأثير الازمات العالمية بالاقتصاد الوطني فيما لو كانت التجارة تعتمد على تصدير منتج واحد, اذ يعد تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية لإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها جميع دول العالم ومنها معظم الدول النفطية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي لديها, وقد تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي, اذ يعرف على أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل بين القطاعات والنشاطات المختلفة.

وغالباً ما يتركز انتاج الدول النامية بانتاج المواد الأولية الخام اما المستخرجة من باطن الأرض, او بيع منتج زراعي رئيس, او غيرها من السلع او الخدمات التي تمثل العصب الرئيس لإقتصاد ذلك البلد, كما ان التركز في الانتاج يحدد حجم الايدي العاملة ومستوياتهافي البلد, ويعد القطاع النفطي الاستخراجي بشكل عام من القطاعات غير القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب اعتماده الرئيس على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال قليل العمل)، فضلا عن أن نوعية العمالة التي يتطلبها هذا القطاع هي من النوع الذي يتطلب مستويات مهارة عالية نسبيا, وحتى في البلدان منخفضة السكان نجد أن الصناعة النفطية لا تستطيع أن تولد بصورة مباشرة فرص عمل كافية، لعدة اسباب منها ان الشركات وغالباً ما تكون اجنبية او استثمارية تتعاقد مع مختصين اجانب للعمل والاشراف وغيرها, كما ان هذه الصناعات تحتاج الى مختصين ومحترفين وعادة ما يفتقر البلد النامي لهذه الخبرات التطبيقية.

لذا فالتنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة والخدمات) مما يكون له الأثر الواضح في استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد. كما ان التنويع الاقتصادي يخفف من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة التي من شأنها أن تحقق استقرار اكبر في العائدات ومن ثم عملية التخطيط وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية. وفيما يتعلق بجانب الواردات، من شأن التنويع الاقتصادي أن يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر أماناً وتوازناً، إذ نجد أن غالبية الدول النفطية تستورد كل شي عدا النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حدوث الازمات الاقتصادية العالمية او حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد الضرورية للدولة النامية . لذا فان تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، سيقلل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات والحساب الجاري .

اولا- مفهوم ميزان المدفوعات .

ميزان المدفوعات ,هو عباره كشف مالي تعرض فيه جميع المبادلات الاقتصادية والماليه للمقيمين وغيرهم, في بلد ما خلال فتره سنة[1], وتترجم هذه التعاملات بصيغه معاملات خارجيه سواء كانوا افراداً او شركات خلال عمليات الاستيراد والتصدير من والى الدول الاخرى, كذلك يتم تقديم خدمات الشحن, النقل, والتأمين, بالمقابل يقدم الاجانب هذه الخدمات الى الافراد والشركات المقيمة في البلد وتنشأ نتيجة لهذه المعاملات الاقتصادية استحقاقات مالية متبادلة يتطلب تسويتها من قبل المؤسسات المالية المعنية, فمن المعروف ان تصدير السلع والخدمات للجانب يترتب عليه استحقاقات مالية للمقيمين عليهم بمقدار قيمة هذه السلع والخدمات, كما ان استيراد السلع والخدمات من الدول المختلفة كل هذا يرتب استحقاقات على الدولة المستوردة, و بذلك يمكن القول ان الصادرات من السلع والخدمات لدولة ما تأتي لها بأيرادات مالية بالعملة الاجنبية, في

[1] - هوشيار معروف, تحليل الاقتصاد الدولي, ط1, عمان, دار جرير للنشر والتوزيع, 2006, ص 235.

حين ان وارداتها من السلع والخدمات تقتضي قيامها بدفع قيم السلع والخدمات الى الدول التي تستورد منها العملة الاجنبية, هذه الحقوق والواجبات تقيم بالنقود ويتطلب تسويتها في تاريخ معين, ان هذا السجل يسمى ميزان المدفوعات, ويعطي هذا الميزان صورة واضحة للجهات المعنية تبين نقاط القوة والضعف في موقف المعاملات المالية والاقتصادية الخارجية للاقتصاد, وكذلك عن تأثير تلك المعاملات على الدخل القومي والفردي .

وهناك مفاهيم اخرى تبين ان ميزان المدفوعات عبارة عن (بيان يسجل فيه الحقوق والديون الناشئة بين دولة ما مع العالم الخارجي نتيجة القيام بجميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين وغير المقيمين في هذه الدولة وخارجها خلال مدة معينة اتفق على تحديدها بسنة واحدة), كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه (بيان في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقيمين في الدولة والافراد المقيمين في الدول الاخرى خلال مدة سنة واحدة عادة) .

وكذلك يعرف بأنه (جدول احصائي اقتصادي تقيم فيه مدفوعات ومقبوضات دولة ما نتيجة علاقاتها مع الدول الاخرى خلال مدة محددة عادة ماتكون سنة) .

اولاً – عناصر ميزان المدفوعات.

تختلف وجهات النظر المحلية والدولية في تقسيم المعاملات وتبويبها في ميزان المدفوعات[1], وهو ما دفع بتلك المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي الى تشكيل لجان من الخبراء لاعداد دليل ميزان المدفوعات ليكون مرشدا عمليا في موضوع التجميع الاحصائي شامل[2]. وهو دليل معتمد من قبل دول العالم (الاوربية, الآسيوية, الأفريقية..)[3], ويتألف ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة للصندوق من ثلاثة حسابات رئيسة :

[1] – عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات, مصدر سبق ذكره, ص 242.

[2] – https://www.ecb.europa.eu/stats/ecb_statistics/co-operation_and_standards/bpm6/html/index.en.html . date of arrival 20/11/2019.

[3] - International Monetary Fund, Balance Of Payments And International Investment Position Manual, Sixth Edition (Bpm6) 2010, P, P , 7 -16

1 – الحساب الجاري . Current Account

ويشمل هذا الحساب كل المعاملات التي لها صفة الدورية[1]، والتي تؤثر على الانتاج الجاري والدخل القومي، ويتضمن هذا الحساب كافة المعاملات الاقتصادية التي تعقد بين جهات مقيمة والجهات الاخرى غير المقيمة[2]. كذلك يشمل القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة والمستلمة دون مقابل، وتنقسم بنود الحساب الجاري على ما يأتي :

1 – 1 – الميزان التجاري . Trade Balance

ويسجل في هذا الميزان التجارة المنظورة اي تجارة السلع المنقولة التي يصدرها السكان او يستوردونها من غير المقيمين مع وجود استثناءات محددة ترجع الى التغيرات في الملكية مثل (السلع المعالجة، السلع التي يتم شراؤها في الموانئ والمطارات، الذهب غير النقدي)[3]. والميزان التجاري لدولة ما هو عبارة عن بيان الفارق بين قيمة ماتصدره خلال مدة معينة، عادة ما تكون سنة، وقيمة ما تستورده خلال نفس المدة، فاذا كان الفارق موجبا سمي فائض الميزان التجاري واذا كان الفارق سالب سمي العجز في الميزان التجاري بذلك المقدار ايضا. اما في حالة تساوي قيم الصادرات مع قيم الواردات فيقال ان الميزان التجاري متعادل، والميزان التجاري لدولة ما قد يشير الى صادراتها وارداتها مع دول العالم الخارجي بشكل عام وقد يشير الى صادراتها وارداتها مع دولة معينة او مجموعة من الدول [4].

1 –2 – ميزان التجارة غير المنظروة (ميزان الخدمات) Balance Of Services

تسجل التجارة في الخدمات قيمة الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد[5]، على سبيل المثال، خدمات النقل وتشمل (الشحن والركاب)، خدمات السفر، خدمات الاعلان ...الخ) وخدمات البناء ، والتأمين والخدمات المالية ، وخدمات الكمبيوتر والمعلومات ، وخدمات الاتصالات وتشمل (البريدية ، والهاتف ، والأقمار الصناعية ، وما

---

(1) – صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، بغداد، دار الرواد المزدهرة، 2006، ص510 .

(2) – عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، مصدر سبق ذكره ، ص 210 .

(3) – صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 511 .

(4) - International Monetary Fund, The Palance Of Payments Compilation Guide, Washington, D.C., 1995, p,p 130 – 131 .

(5) - Statistics New Zealand, Balance of Payments Sources and Methods, Published Te Tari Tatau, Wellington, New Zealand In September 2004

إلى ذلك) وخدمات الأعمال الأخرى (التجارة والتشغيل التأجير والخدمات الفنية والمهنية، وما إلى ذلك)[1]، فضلا عن الخدمات الثقافية والترفيهية، والخدمات الحكومية. ويعد صندوق النقد الدولي هذه المعاملات معاملات غير منظورة وهي تشمل كل ما يقدمه المقيمون من خدمات الى غير المقيمين. وكذلك كل ما يقدمه غير المقيمين من خدمات غير منظورة الى المقيمين [2]. كما انها تعامل تماما كمعاملة الحساب التجاري (السلع المنظورة) في تسجيل معاملاتها. إذ تسجل قيمة كل عملية تصدير سلعة منظورة او خدمة غير منظورة في الجانب الدائن لكونها تؤدي الى دخول نقد اجنبي. فيما تسجل قيمة كل عملية استيراد سلعة اوخدمة في الجانب المدين لكونها تؤدي الى خروج نقد أجنبي. وتقود التجارة في الخدمات تبادل الأفكار والمعرفة والتكنولوجيا، على الرغم من أنها غالبًا ما تكون مقيدة بحواجز مثل اللوائح والقوانين المحلية [3].

1 – 3 – ميزان الدخل: وينقسم هذا الميزان على قسمين

1 – 3 – 1 – الدخل الأولي: ويضم التحويلات دون مقابل والتي تنجم عن قيام متعامل معين بتقديم قيمة اقتصادية معينة الى متعامل آخر ولكن بدون ان يستلم منه شيء بالمقابل ومثال على ذلك (الهدايا. والهبات والتعويضات ...) سواء كانت مسلمة للخارج او مستلمة من الخارج تقيد في ميزان الدخل الأولي [4].

1 – 3 – 2 – الدخل الثانوي: ويضم التحويلات الحكومية الى المنظمات الدولية المتعددة الاطراف او الشركات المالية ومنظمات المجتمع المدني. وتحويلات اخرى مثل المساعدات الانسانية لمواجهة الكوارث الطبيعية وهو اقل من الدخل الاولي عادة [5].

4 – 2 – حساب رأس المال . Capital Account

يسجل هذا الحساب المعاملات المالية بصفة عامة مع التمييز ما بين المعاملات طويلة الأجل والمعاملات المالية قصيرة الأجل. وهذه المعاملات لاتتضمن سوى تحويل النقود او العملة (الصرف الاجنبي) او الحقوق على النقود او حق تملك الاستثمار. حيث يقيس

---

[1] – هجير عدنان زكي. الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات. بغداد. بدون دار نشر. 2007. ص 188.

[2] – https://data.oecd.org/trade/trade-in-services.htm. data arrival 20/11/2019 .

[3] – عدنان تايه النعيمي. ادارة العملات الأجنبية. ط1. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2012.ص 60.

[4] – عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. الاقتصاد الدولي. مصدر سبق ذكره. ص 212.

[5] – عبد الكريم جابر شنجار العيساوي. التمويل الدولي مدخل حديث. مصدر سبق ذكره . ص 239 .

حساب رأس المال التحويلات في الأصول والخصوم. وبما ان حساب رأس المال يشير إلى ما إذا كان البلد يقوم باستيراد أو تصدير رأس المال . يمكن أن تشير التغييرات الكبيرة في حساب رأس المال إلى مدى جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على أسعار الصرف, ويضم هذا الحساب البنود الآتية :

4 – 2 – 1 – حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

وتشمل رؤوس الاموال المتجهة من والى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير اي في مدة تقل عن سنة, وتتمثل هذه التحويلات في العادة تغيرات تطرأ على اجمالي الحقوق المالية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الاجانب وعلى اجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الاجانب على المقيمين, وتتخذ هذه الحقوق اشكال كثيرة مثل (عملات نقدية, ودائع مصرفية, اوراق مالية قصيرة الأجل, كمبيالات, اعتمادات مصرفية تجارية), ان الخاصية الرئيسة لمثل هذه الحقوق هي سيولتها الفائقة والسهولة التي تتحرك بها من دولة الى اخرى مالم تمنع من ذلك بفرض القيود الحكومية[1].

4 – 2 – 2 – حركة رؤوس الاموال طويلة الأجل .

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة الى او من الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل اي في مدة تزيد عن السنة[2], وغالباً ما يحصل ذلك تبعا لسعر الفائدة الذي يكون مرتفعا في دولة ما عن الاخرى, ومن مثل ذلك القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج كأنشاء الفروع او الشركات التابعة او تصفيتها, شراء الاوراق المالية الاجنبية طويلة الأجل او بيعها, منح القروض طويلة الأجل او تسديدها, ان تدفق رؤوس الاموال الى الداخل تقيد دائنا في حساب رأس المال في ميزان المدفوعات, لانه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمواطنين[3].

4 – 3 – الحساب المالي . Financial Account

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تتضمن أصولاً وخصوماً مالية والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين, ويشير الحساب المالي الى الفئات الوظيفية والقطاعات والأدوات

---

(1) - Robert Carbaugh, International Economics, South - Western Cengage Learning, 12 The Edition, 2009, 347 .

(2) – عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات, مصدر سبق ذكره, ص 215.

(3) – صندوق النقد الدولي, دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة, النسخة العربية, 2009, ص 133 .

وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية[1], وتتكون الأصول المالية الاجنبية لأي اقتصاد من حيازة الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل ولتحديد فيما اذا كانت البنود المالية تشكل اصولا او خصوما يجب معرفة او تحديد الدائن والمدين بوصفهم مقيمين او غير مقيمين في اقتصاد الدولة المعنية[2].

المبحث الثاني

الاقتصاد العراقي بين واقع التنويع ووضع الاستراتيجية

المطلب الاول: واقع العراق من المنظور الدولي

يمكن ايجاز وضع العراق من منظور دولي من خلال المؤشرات والتصنيفات العالمية المعتمدة والتي تضم اكثر من (190) دولة غالبا, والعراق احد اعضائها والتي تتناسق مع اهم مؤشرات دول العينة إذ نجد ان العراق وفق تلك المؤشرات المبينة في الجدول (1) لديه تباين في بعض المؤشرات فمؤشر جيني وفقا لأخر احصائية في عام 2012 بلغ (29.5) وهي نسبة متوسطة بالنسبة للدول الاخرى التي تبلغ اكثر من (50) درجة احيانا, اما مؤشر التنمية البشرية فنجد ان العراق لدية مؤشرات متوسطة (69) وبالتسلسل (119) عالميا من مجموع (188) دولة[3]. اما بقية المؤشرات فنجد ان العراق بحاجة الى جهود كبيرة لتحسين وضعه الخارجي سواء في سهولة القيام في الاعمال (44) او تصنيف ملاحظات الفساد (20) وكذلك الحرية الاقتصادية التي حقق بها (15.5) من 100 ومؤشر الازدهار كلها تشير الى ان العراق بحاجة ماسة لتحسين وضعه من اجل تحقيق

---

(1) – International Monetary Fund, Balance of Payments Manual, 2005, p,77

(2) – Edward Chancellor, Capital Account, Publisher : Cengage Learning, First Edition, 2002, Pp 12 - 20 .

(3)– للمزيد : ينظر المصادر الآتية:

– محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , ط 3 , بغداد , مطبعة جعفر العصامي , الناشر دار الملاك , 2009 . ص 126 , 127 , 128 .

– احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، العدد (4) ، 2006 ، ص27 .

– إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، التشخيص وسبل المعالجة ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، العدد (3) ، 2006 ، ص42 .

تنمية اقتصادية وبناء علاقات تجارية واستثمارية مع العالم الخارجي وليكون جاذباً لرؤوس الاموال .

جدول (1) المؤشرات الدولية الخاصة بالعراق لعام 2019

المؤشر	الدرجة من 100
مؤشر جيني (لعام 2012) حسب توفره .(0 = مثالي و100= سيء)	29.5
مؤشر التنمية البشرية	69
سهولة القيام بالأعمال	44.6
مؤشر التنافسية العالمية	لا توجد بيانات
تصنيف ملاحظات الفساد	20
مؤشر الحرية الاقتصادية	15.6
مؤشر الازدهار ليجاتوم	42.9
مؤشر السعادة	4.7

Source: From the researcher's preparation based on (Gini Index, Human Development Index, Ease of Doing Business Index, Global Competitiveness Index, Corruption Perceptions Index, Economic Freedom Index, and Prosperity Index) for the country of Iraq available online for the year 201.9

المطلب الثاني: سمات الاقتصاد العراقي.

يتميز الاقتصاد العراقي بعدة سمات منها [1]:

4 - 1- هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات في الاقتصاد العراقي .

ان ما يميز تجارة العراق انها وعلى مر العقود الماضية تسير بأتجاه التركز وليس العكس, على الرغم من المناداة المستمرة من قبل الحكومة والمختصين بأهمية التنوع في تجارة العراق, لكن على ارض الواقع نجد الاختلاف تماما, إن ما تحقق من معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي منتصف ونهاية الخمسينات من القرن الماضي تعود في معظمها إلى نمو القطاع النفطي ، إذ ارتفعت حصة النفط من (8 %) في الخمسينيات إلى نحو (20%) في الستينيات ثم ارتفعت الى (68 %) السبعينيات ، ثم ازدادت هذه النسبة لتصل إلى

[1] – للمزيد ينظر في ذلك :
– إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق ، ص44 .
– احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص5 .

(89 %) في اعوام الثمانينيات لترتفع الى اكثر من (95 %) بعد عام 2003 وتصل الى (99.8 %) في عام 2018.

4 – 2 – تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي وضعف دور القطاع الخاص .

ان سبب هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي في العراق ، كان نتيجة لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه، بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى. إلا إن تلك السياسات التي اعتمدت على النفط في تنمية القطاعات قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية وفشل الادارة في عملية توزيع الموارد الاقتصادية، أما القطاعات الأخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها، إذْ إن القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تأثير إلا في الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، والتي غالباً ما تكون هذه الأنشطة تحت رقابة الدولة وإشرافها مثل (الابنية السكنية وغير السكنية, وسائط النقل, الآت ومعدات وعدد وقوالب, أثاث وأجهزة مكتبية, ..) . فجميع الانشطة مستندة إلى أيدلوجية الدولة وسياساتها التي تمثلت في الإشراف المركزي على أنشطة القطاعين المذكورين وتبين حجم النسبة الضئيلة التي يسهم بها القطاع الخاص مقابل هيمنة القطاع العام والتي بقيت بين (10 ~ 30%) للمدة من (2007 – 2020) رغم التوجه الحكومي والاتفاقيات الدولية بفسح المجال للقطاع الخاص وزيادة مشاركته في التنويع الاقتصادي لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي .

4 – 3 – الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

تراكمت السياسات والاحداث والظروف والتوجهات السابقة طيلة العقود الماضية, وبالتالي ادت إلى اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد العراقي, وتشوه السياسات الاقتصادية وبقائها غير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية. ويمكن إيجاز أهم هذه الاختلالات [1], باختلال الامن الغذائي والخزن الاستراتيجي وركود القطاع الصناعي, لقد تسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج بعد عام 2003 وتراكم العوامل الاخرى الى انخفاض معدل نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، لا سيما القطاع الزراعي والقطاع

(1) - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية للسنوات (2010 , 2012 , 2019) احصاءات الزراعة والصناعة .

الصناعي، إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي من تلك السلع والمنتجات من سد الاحتياجات المحلية, لا سيما الغذائية منها، الأمر أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية تلك الاحتياجات المتزايدة, حيث بلغت كمية الحبوب المستورد اكثر من (4.5) مليون طن عام 2017, وبلغت كمية الرز المستورد (1.2) مليون طن, في حين بلغت كمية القمح المستورد (3.9) مليون طن لعام 2018 وكمية اللحوم المستورد (574) الف طن لعام 2018, اما ما يقابلها من صادرات فكانت (0 %) وكذلك بقية المنتجات الاخرى, اما القطاع الصناعي فهو الآخر الذي عانى من العقبات الكبيرة التي ادت الى توقفه وتسريح عماله سواء كان قطاعاً عاماً او خاصاً بسبب الظروف المحيطة بالانتاج والمنافسة الخارجية وغيرها, مما ادى الى توقف عجلة النمو الصناعي والزراعي[1]. وكذلك اختلال هيكل الموارد المالية للحكومة وانتشار الفساد. بسبب الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً رئيساً في الحصول على الموارد لتمويل الموازنة العامة وارتفاع اسعار النفط الى اهمال الموارد المالية الأخرى المتآتية من القطاعات الأخرى فضلا عن ضعف جباية الضرائب والرسوم ولاسباب منها ضعف في الاوعية الضريبية، وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية اضافة الى تفشي الفساد السياسي و الإداري والمالي, في مختلف مفاصل الحكومة والقطاع الخاص وتراجع كبير في مستوى النزاهة على الرغم من تنوع الهيئات الرقابية[2]. فضلا عن تزايد حجم الانفاق العام والضغوط التضخمية وارتفاع البطالة والمديونية والفقر وغيرها والتي بيناها وفق المؤشرات العالمية.

المطلب الثالث: الحساب الجاري للعراق ومدى التنويع في مكوناته.

ظل الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبباً في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب, بسبب ما كانت تتسم به من شمولية مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية وكان التركيز على القطاع العام لكونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أما القطاع الخاص فكان دوره غير مؤثر وضعيفاً جدا, ولم تتح

([2])- جمال ابراهيم الحيدري . الفساد الإداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية , ط 1 , بغداد , بيت الحكمة , 2009 , ص 92 , 97 .

[2] - البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2018 , ص 51 .

له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة . ونتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم إدارات القطاع العام فقد أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج ، بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها, اصبح من المعروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي, احادي يعتمد على مورد واحد وهو النفط الخام في تمويل نفقاته, وانه مرتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات الاقتصادية العالمية ويتأثر بها, وهذا ما نراه في مكونات الحساب الجاري, ويتألف من الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي والثانوي كالتالي:

1 – الميزان التجاري .

يتألف الميزان التجاري العراقي من جميع السلع المنقولة (بما في ذلك الذهب غير النقدي وصافي صادرات السلع تحت التجارة) التي تنطوي على تغيير الملكية من المقيمين إلى غير المقيمين. ومن خلال الجدول (2) نجد ان هيكل الصادرات السلعية يستند الى صادرات النفط الخام فقط وبنسبة (99.9%) وهو خلل هيكلي جسيم في الصادرات السلعية بسبب عدم تصدير اي شيء يذكر من السلع الصناعية والزراعية والخامات المعدنية والزراعية كذلك, مما يجعل الاقتصاد العراقي غير مستقر لارتباطه بالتغيرات العالمية . كما ان هيكل الواردات قائم على استيراد كل شيء طيلة العقود الماضية ومنها المدة (2007 – 2018) فاحتلت السلع الصناعية المستوردة أكثر من (65%), الوقود وبضمنه وقود الطائرات (20%),اما الاستيرادات من الغذائية فكانت (10%) الخامات المعدنية (2%) والخامات الزراعية (2 %) وأخرى بنسبة (4%), وحقق الميزان التجاري فائضاً قدره (47) مليار عام 2018 [1] .

[1] - للمزيد ينظر:

- رئاسة مجلس الوزراء, هيئة المستشارين, الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة 2013-2030,

جدول (2) هيكل الصادرات والواردات وصافي الاتجار بالسلع في الميزان التجاري في العراق للمدة (2007 – 2018) دولار امريكي.

التفاصيل / السنة	اجمالي الصادرات السلعية (دولار)	اجمالي الواردات السلعية (دولار)	صافي الميزان التجاري (دولار)	الوقود%	سلع غير مصنفة%	المجموع %
2007	39587000000	16622500000	22964500000	96.4	0.6	100
2008	63728200000	29761400000	33966800000	99.6	0.4	100
2009	39429300000	35284800000	4144500000	99.6	0.4	100
2010	51760300000	37328000000	14432300000	99.9	0.1	100
2011	79684000000	40633000000	39051000000	98.6	1.4	100
2012	94207000000	50155000000	44052000000	99.7	0.3	100
2013	90586782324	53821700000	36765082324	99.8	0.2	100
2014	85369500000	49811500000	35558000000	99.7	0.3	100
2015	51337497778	40347112000	10990385778	99.8	0.2	100
2016	41298300000	29077000000	12221300000	99.9	0.1	100
2017	57559100000	32185600000	25373500000	99.8	0.2	100
2018	86359900000	38875700000	47484200000	99.8	0.1	100

المصادر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

1 – المصدر: البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية / البيانات المنقحة لميزان المدفوعات للمدة (2007 – 2018) .

2 – وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء المجموعات الاحصائية للمدة (2007– 2018) . الباب الثالث عشر , احصاءات التجارة الخارجية و الباب الرابع عشر , الحسابات القومية ,

2 – ميزان الخدمات .

تشير البيانات الخاصة بهذا الميزان والمبينة في الجدول (3) الى ان العراق من البلدان المتلقية لكافة انواع الخدمات , وظل العراق يحقق عجزا مستمرا فيه طيلة مدة الدراسة فقد بلغ صافي الاتجار بالخدمات لعام 2007 ما تقارب قيمته (– 4) مليار دولار , ويستحوذ قطاع النقل الحصة الاكبر منه فقد بلغت نسبة الخدمات المتلقاة (46.9%) وتليها الخدمات المالية والتأمين بنسبة (23%) , وتحتل الاستيرادت من خدمات الكومبيوتر والمعلومات نسبة (16 %) اما قطاع السفر فحقق فائضاً قدره(46%) عام 2007 الا انه تراجع لاحقا ليصبح في حالة عجز لغاية عام 2018 . وبشكل عام تتوالى نسب العجز بالزيادة والتي تترجم الى زيادة رغبة الافراد داخل العراق الى تلقي هذه الخدمات من الخارج بسب نوعية الخدمات ومواصفاتها وجودتها وغيرها من المميزات التي تجعل نسبة

الشراء منها تتزايد عاما بعد عام حتى عند انخفاض اسعار النفط والتعرض للازمة المالية العالمية منتصف عام 2008 وعام 2009 فقد استمر العجز في حساب الخدمات بمبلغ صافي قدره (6 -) مليار عام 2008 ليرتفع الى (15.2-) مليار عام 2014 , وتستمر حالة العجز الدائم في حساب الخدمات نتيجة لثبات حجم الصادرات من الخدمات فقد بقيت تتراوح بين (1 ~ 3.5) مليار من عام 2007 الى 2014 عندما ظهرت بوادر الازمة العالمية الثانية متمثلة بالانخفاض الشديد لاسعار النفط لذلك تم اتباع سياسة تعتمد على تنويع الصادرات من الخدمات لتعوض عن انخفاض اسعار النفط العالمية وفي الوقت نفسه اتباع سياسة تقشفية بتقليل الاستيراد منها , وبذلك فقد ارتفع حجم التصدير من (3.5) مليار عام 2014 الى (5.5) مليار عام 2016 , في حين انخفضت الاستيرادات من الخدمات من (18.8) مليار عام 2014 الى (15) مليار عام 2016 , اما صافي العجز فقد انخفض من (15.2-) مليار عام 2014 الى (9.5-) لعام 2016 . وبعد تحسن الوضع المالي وعودة الانتعاش الاقتصادي بارتفاع اسعار النفط عامي 2017 و2018 , فقد حقق العراق مبالغ مالية جيدة الى ان بدأ التراخي في اتباع سياسة التنويع والتقشف بالاستيرادات فبدأت بالازدياد مرة اخرى حيث ارتفعت استيرادات الخدمات الى (16) ثم الى(18) مليار عامي 2017 و 2018 , وارتفع صافي العجزالى (- 10.2) ثم الى (12.4-) مليار دولار لنفس المدة على التوالي , مما يتطلب اتباع سياسة ثابتة تعتمد على خطط مرحلية بتخفيض حجم الاستيرادات والعمل على تنويع الصادرات لتقليل العجز اولا ثم تحقيق فائض منه لاحقا .

جدول (3) هيكل الصادرات والواردات وصافي الاتجار بالخدمات في الحساب الجاري العراقي للمدة (2007 - 2018) مليون دولار

التفاصيل / السنة	اجمالي صادرات الخدمات (مليون دولار)	اجمالي استيرادات الخدمات (مليون دولار)	صافي الاتجار بالخدمات (مليون دولار)
2007	868	5217	-4349
2008	1496	7572	-6076
2009	2193	8563	-6370
2010	2834	9864	-7030
2011	2822	11124	-8302
2012	2833	13291	-10458
2013	2804	17551	-14747
2014	3580	18816	-15236

2015	5033	17813	-12780
2016	5531	15039	-9508
2017	6045	16269	-10224
2018	5571	18000	-12429

المصادر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

1 - البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية / البيانات المنقحة لميزان المدفوعات للمدة (2007 - 2018) .

2 - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء المجموعات الاحصائية للمدة (2007- 2018) . الباب الثالث عشر احصاءات التجارة الخارجية و الباب الرابع عشر , الحسابات القومية .

7 – 1 – 3 – ميزان الدخل الأولي والدخل الثانوي .

يبين ميزان الدخل الأولي والدخل الثاني حجم التحويلات المالية من المقيمين في داخل العراق الى خارجه وبالعكس ويمكن وصف ذلك من خلال حساب مكونات كل دخل , فحساب صافي الدخل الأولي يشير إلى الإيرادات ومصروفات أجور العاملين التي تُدفع لعاملين غير مقيمين في العراق وعائد الاستثمار (إيرادات ومصروفات الاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، والاستثمارات الأخرى، وإيرادات الأصول الاحتياطية. ويتفاوت هذا الحساب بين فائض في بعض السنوات وعجز في سنوات اخرى نتيجة التغير في حجم التحويلات المالية والمساعدات والمنح وغيرها سواء التي يستلمها العراق او يحولها الى الافراد الاجانب, وبشكل عام ان هذا الحساب له اهمية متواضعة ولا يعول عليه في تحقيق توازن خارجي يعتد به للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث

استراتيجية التنويع الاقتصادي للعراق

المطلب الأول: معنى الاستراتيجية

ارتبطت الاستراتيجية بالسياسة العليا للدولة، فالاستراتيجية اليوم أصبحت حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة في أوقات السلم والحرب على حد السواء. حيث تعرف الاستراتيجية بأنّها علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب. وتعرف ايضاً على

أنّها تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف إلى تحقيق المصلحة القومية للبلد ."

والحقيقة ان وضع الاستراتيجة والتنظير ممكن جداً, لكن الصعوبة تكمن في التطبيق العملي لها, كما ان ذلك يرتبط بشكل مباشر بمدى تنويع الاقتصاد, اذ نجد ان هناك علاقة طردية بين تنوع الاقتصاد ونجاح الاستراتيجة, وكلما تركز انتاج الدولة بنوع معين من الصادرات كلما كانت هناك صعوبة في تطبيق الاستراتيجة وهذا ماتعاني منه الدول النامية ومنها العراق اذ نجد ان وضع الاستراتيجة المعتمدة على الايرادات النفطية بشكل كبير تواجه الفشل بشكل سريع وبأدنى تقلب في تلك الاسعار ومنها الاستراتيجة الوطنية المتكاملة للطاقة (2013-2030)[1], حيث نجد انها فشلت في التطبيق بعد اعتمادها ومناقشتها بوجود الخبراء الدوليين, وبأقل من سنة وذلك بسبب انخفاض النفط الى ما دون 45 دولار في حين تم وضع الاستراتيجة على طول المدة بسعر يتراوح بين (90 – 110) دولار امريكي. وهو خير دليل على العلاقة العكسية بين التركز وتطبيق الاستراتيجية الوطنية.

المطلب الثاني : الاستراتيجة الافتراضية للتنويع المستقبلي في الاقتصاد العراقي.

سيتم في هذا المطلب وضع استراتيجية افتراضية تطبق في مدى سنوات قادمة وتنطلق هذه الاستراتيجية من الآتي :

أولاً – مجموعة افتراضات ونقاط مهمة يجب تطبيقها عند التنفيذ وهي كالآتي :

- وضع وتحديد اهداف ممكنة التطبيق ومحددة بوقت وواقعية .
- تشكل جهة رقابية عالية المستوى من المختصين وليس المسؤولين, وتكون لهم صلاحية واسعة تصل الى امكانية تعديل الخطة وتكون مهمة هذا الفريق او الجهة مراقبة ومتابعة وتعديل مسار الانجاز ربع سنوي لحين الانتهاء من تحقيق جميع الاهداف الاستراتيجية.

[1] – قيس مهدي حسن, ميادة حسن رحيم , الأماكن السياحية في العراق وأهميتها في تعظيم الموارد المالية, بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الآثار جامعة سامراء 2021/5/25.

- يتم مراجعة الخطة الاستراتيجية ومناقشتها سنوياً مع اجراء ورش عمل مستمرة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل التوعية والمساهمة المجتمعية.

ثانياَ – استراتيجية التنويع في أهم الجوانب القطاعية في العراق .

1. القطاع الزراعي .

- الاهتمام في المزارع او الفلاح أولاً كونه العنصر الأول والركيزة الاساسية في نجاح القطاع الزراعي برمته ويتوقف عليه نجاح الجانب الزراعي وبالتالي تنويع الاقتصاد.
- الاهتمام بالادوات الزراعية وتقديم الدعم للمزارع في شراء الآلات والمعدات الزراعية وبسعر الكلفة او اقل منه من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي.
- توفير الوقود والكهرباء للاراضي الزراعية من أجل تشغيل المعدات الزراعية.
- توفير البذور المعفرة وذات النوعية الجيدة من أجل زيادة حجم الانتاجية وضمان تحقيق النوعية المرغوبة للمستهلكين سواء داخل او خارج العراق.
- توفير الاسمدة الزراعية الجيدة وتوزيعها بسعر مدعوم او بيعها بسعر الكلفة للمزارع من اجل ضمان الحصول على انتاجية عالية .
- شق الانهر والمبازل من أجل توفير المياه العذبة للمزارعين وفي مختلف الاراضي الزراعية, وضمان استثمارها بشكل جيد وبتنويع المحاصيل الزرعية
- شق المبازل من اجل سحب المياه المالحة من الاراضي الزراعية والمساهمة في زيادة استصلاح الاراضي الزراعية بعد ان شهدت تراجع كبير .
- ايجاد مراكز تسويقية للمنتجات الزراعية وبكافة انواعها وضمان شراءها من المزارع بالسعر الذي يحقق له هامش ربح جيد يضمن استمراره في الانتاج في السنة اللاحقة .
- ايجاد مراكز بحث وتطوير وارشاد زراعي توجه وتدرب المزارع عن كيفية اختيار المحصول الافضل والسوق الافضل لبيع منتجاته الزراعية سواء داخل او خارج العراق, ويكون ذلك من خلال المركز التسويقي وبرغبة المزارع في اختيار اي الطريقتين للبيع اما المركز التسويقي او الاسواق المحلية او العالمية بعد تسهيل اجراءات بيعه لمنتوجه.

2. القطاع الصناعي.

- اعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الانتاجية الصناعية في العراق وتحديد مدى ربحيتها (المالية , المجتمعية , البيئية , الاقتصادية..) من أجل حسم أمرها اما بالخصخصة والاستثمار او باعادة التأهيل مرة أخرى, بعد ان تم اهمالها طوال عقود من الزمن واصبحت عالة على موازنات الدولة طيلة السنوات الماضية بعد ان كانت ترفد الموازنة بالاموال .
- بأفتراض ان الجانب الصناعي تتولاه ادارة حكومية, يجب ان يتم اعتماد المشاريع الصناعية الاستراتيجة منها كمصدر وحيد لتزويد وتغذية كافة القطاعات الاخرى باحتياجاتها كافة, والاستغناء عن الاستيراد بأشكاله كافة وحصره بالحاجات الضرورية ولمة معينة .
- جلب استثمارات صناعية لانتاج السلع التي لا يستطيع العراق انتاجها حالياً لحين توفيرها محلياً او اكتساب الخبرة من الشركات الاجنبية .
- توفير المعدات الصناعية والادوات اللازمة للعمل الانتاجي الصناعي باشكاله كافة. من أجل ضمان استمرارية العمل في المستقبل .
- توفير مراكز تسويقية للمنتجات الصناعية بأشكالها كافة وبنوعياتها المختلفة بما يؤمن الفرصة للبيع سواء داخل العراق او خارج العراق .
- فتح المجال امام الشركات الاستثمارية للدخول كشريك تجاري للانتاج داخل العراق.

3. القطاع السياحي[1].

- تخفيض حجم الانفاق السياحي المتجه للخارج بشقيه (السياحة الترفيهية والسياحة التعلاجية والسياحة التعليمية)

[1]- للمزيد ينظر :

- ابراهيم كبة , دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي, ط1, ج1, بغداد, مطبعة الارشاد, 1970, ص 482.
- باسل البستاني, الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج, ط1, بيروت, دار الطليعة, 1985. ص50.
- Cochrane, J.L., Macroeconomics Before Keynes, Scott-Foreman, New York, 1970. P69.
- Collins, R.M., The Business Response to Keynes, Columbia University Press, New York, 1981.p89.

- حصر اعداد الفنادق وتصنيفها وتاهيلها في جميع محافظات العراق سواء من خلال الشركات الاستثمارية او الجهات المختصة العراقية من أجل تهيئة المكان المناسب للسائحين .
- توفير البني التحتية الضرورية للسائحين والمستفيدين كافة بضمنها خدمات النقل والارشاد السياحي واماكن بيع التحفيات والاشياء المعبرة عن التراث العراقي .
- الترويج والاعلان عن فتح باب السياحة في العراق وذلك من خلال وزارة السياحة والملحقيات الثقافية في الخارج .
- التنسيق مع شركات السفر في الداخل والخارج من اجل تفويج السائحين للعراق مع تقديم التسهيلات كافة لهم .
- اعداد وتوزيع دليل سياحي للعراق ينافس الادلة السياحية لدول العالم بطباعته المتميزة والوانه البراقة ونوعية الورق الجيدة وغيرها من المواصفات التي تجذب السائح لزيارة المناطق لتراثية والتأريخية وغيرها..

نستوضح من خلال ما تقدم ان ما يتعلق بالدور الحكومي والمؤسسات المنوط بها هو صياغة وتنفيذ تلك السياسات، وصياغة منظومة منضبطة لحزم الحوافز الاقتصادية. ومما يفسر قوة العلاقة بين استدامة النمو ومستوى التنويع في الهيكل الاقتصادي ما برهنت عليه التجارب الدولية من أن الدول التي تملك هيكلا اقتصادية أكثر تنوعا تكون في العادة أقل عرضة لتأثيرات وانعكاسات الصدمات الخارجية وتقلبات وتباطؤ النمو الاقتصادي كما أن التنويع يعزز حجم ونوعية الروابط والتشابكات الامامية والخلفية داخل الاقتصاد، ويزيد من انتشار التأثيرات الإيجابية مثل زيادة الإنتاجية والكفاءة والتطور التقاني فيما بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. مع الحرص على ضرورة وجود دور واضح من الدولة لتوجيه هذا التنويع صوب خلق الأنشطة الاقتصادية الأكثر حركية والتي تتسم بإنتاجيتها العالية وتساعد في زيادة العائد على الغلة، وذلك عبر وجود دور محوري للقطاع الخاص و أنشطته الإنتاجية. إن مثل هذه التوجهات هي الضامن لصحة اختيار المسارات الاقتصادية وتنميتها المستقبلية، والذي يجنبها مخاطر الوقوع فيما يعرف بمصائد التنمية، والتي تتعلق بعدم مقدرة الدول متوسطة الدخل على الخروج من هياكلها وانشطتها الاقتصادية القائمة إلى دائرة الدول مرتفعة الدخل، نتيجة عدم قدرتها على تبني السياسات والاستراتيجيات الصحيحة التي تمكنها من تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات أكثر تطورا وابتكارا وتنوعا. وبذلك يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي تحسين واقع الحساب الجاري في العراق .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات .

لقد توصل الباحثين من خلال ماتقدم في البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها ما يأتي:

1. **ان الاقتصاد العراقي اقتصاد غير متنوع وهو احادي الجانب ولا يعتمد على اي قطاع اخر غير تصدير النفط الخام .**
2. **ان الاقتصاد العراقي معرض الى التقلبات الاقتصادية العالمية وهو سريع التأثر بأي أزمة عالمية خارجية خصوصاً اذا كانت دولة معتمدة على النفط العراقي او احد اسواقه الرئيسة او كانت ممراً لصادراته وغيرها..**
3. **ان العراق لم يحقق خطوات ملموسة عند وضع استراتيجية اقتصادية مستقبلية وعدم الشروع في تطبيقها ان وضعت.**
4. **لم يركز العراق على القطاعات الاقتصادية الرئيسة الاخرى والمتوفرة في العراق ويمكن لها ان تلعب دوراً رئيساً في التنويع الاقتصادي.**

ثانياً – التوصيات .

1. **يجب على الجهات المختصة في العراق ان تسعى لوضع خطة استراتيجية بعيدة المدى من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي.**
2. **ان تعمل كل وزارة بأختصاصها فيما يصب لمصلحة التنويع الاقتصادي , كان يكون وزارة السياحة تتولى القطاع السياحي بالتعاون مع الوزارات السائدة لها , ووزاة الصحة تتبنى تقليل السفرات العلاجية للخارج بل استقطاب الافراد من الخارج للعلاج في العراق..**
3. **ضرورة ان يوسع العلاق من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع دول العالم وعدم التركيز على دول معينة .**
4. **ضرورة فتح باب الاستثمار والشراكة الزراعية والصناعية والسياحية في العراق بما يخدم تطوير الايدي العاملة في العراق واكتساب المهارات والخبرات العلمية .**
5. **فسح المجال اما القطاع الحكومي كذلك بعد تطويره واعداده بالشكل الذي يواكب التغيرات العالمية وعدم التمسك بالبيروقراطية الادارية والروتين الاداري.**

المصادر

أولاً المصادر العربية .

1. **زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, الاسكندرية, دار الجامعة الجديدة,** 2004.
2. **دريد كامل آل شبيب, المالية الدولية, ط** 1, **عمان, دار اليازوري للنشر والتوزيع,** 2011.
3. **عدنان تايه النعيمي, ادارة العملات الأجنبية, ط**1, **عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع,** 2012.
4. **هوشيار معروف, تحليل الاقتصاد الدولي, ط**1, **عمان, دار جرير للنشر والتوزيع,** 2006.
5. **هجير عدنان زكي, الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات, بغداد, بدون دار نشر,** 2007.
6. **صالح ياسر حسن, العلاقات الاقتصادية الدولية, ط**1, **بغداد, دار الرواد المزدهرة,** 2006.
7. **عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات, دار الكتب ناشرون ,** 2018.
8. **عبد الكريم جابر شنجار العيساوي, التمويل الدولي مدخل حديث مطبعة النبراس , الانجف الاشرف** 2008.
9. **– إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، التشخيص وسبل المعالجة ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، العدد** (3) ، 2006
10. **احمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد** (4)، 2006.
11. **– محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , ط** 3, **بغداد, مطبعة جعفر العصامي , الناشر دار الملاك,** 2009.

12. جمال ابراهيم الحيدري. الفساد الإداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية , ط 1 , بغداد , بيت الحكمة , 2009 .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1. Anthony P.Thirlwall, The Palance Of Payments Constrants As An Explanation Of International Groth Rate Differences, Psl Quarterly Review, Vol 64, 2011.
2. International Monetary Fund, The Palance Of Payments Compilation Guide, Washington, D.C., 1995.and 2005.
3. Statistics New Zealand, Balance of Payments Sources and Methods, Published Te Tari Tatau, Wellington, New Zealand In September 2004
4. Edward Chancellor, Capital Account, Publisher : Cengage Learning, First Edition, 2002.
5. Robert Carbaugh, International Economics, South - Western Cengage Learning, 12 The Edition, 2009.

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية .

1. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, المجموعة الاحصائية للسنوات (2010 ,2012 , 2019) احصاءات الزراعة والصناعة.
2. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء المجموعات الاحصائية للمدة (2007- 2018). الباب الثالث عشر احصاءات التجارة الخارجية و الباب الرابع عشر , الحسابات القومية .
3. البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية/البيانات المنقحة لميزان المدفوعات للمدة (2007 - 2018).